

محكمة طارق الهاشمي

إسكندر المرسي

■ شهيد قضية محاكمة نافذ الرئيس العراقي السابق طارق الهاشمي الملاحدة من قبل القاضي العادي والمتهي بمحوالى ٥٠ جريمة منها لاث قضايا تتعلق بمدير عام في وزارة الأمن الوطني وضابط في وزارة الداخلية ومحامين. شهود جذا واسعا، لا سيما وقد دات ذلك القضية ما يقارب خمسة أشهر وقد صادق الجيل خروج البين من هذه الأزمة.

وأكمل الأمين العام مجلس التعاون الدول الخليجي العربي المكتسورة عبد الطيف بن عاصم رئيس الدورة العادية من مجلس الأعلى لمجلس التعاون الدول الخليجي العربية.

حيث ستقاشر القمة العديدة من

الملفات الصعبة وأحتفل إقامة نوع

من التحادن بين السعودية والبحرين

وكذا بذت الازمة العالية وتباينت

احتياجات الرحلة الراهنة بهدف

خروج البين من هذه الأزمة.

وأكمل الأمين العام مجلس التعاون

دول الخليج العربي المكتسورة

بعقد القمة في هذا اليوم الشهير

حول آخر المستجدات والتطورات

على الساحتين الاقليمية والدولية،

مشيرا إلى أن القادة المشاركون

عكسوا إصراراً قادة دول المجلس على

المتابعة الدائمة والوثيقة لكل ما يتعلق

بتعميق اتفاقيات وآليات مواطن دول مجلس التعاون.

وأوضح الرئيس عيشة انعقاد

القمة إن قادة دول المجلس

سيطربون على تنفيذ موعد حول

سياسة التعاون المشترك في المجال

كافة بذت اعداد القمة الشانة

والشائعات في الرياض في شهر

ديسمبر الماضي، وخصوصا ما

يتصل بزيارة خالد الحسين

الفردي ايثت عدم قدره على مواجهة

التعاون على صعيد اتحاد

وقوصيات مجلس الوزراء بشأن

البيانات الهيئة الهيئة

الخاصة على صعيد العمل

التجاري والسياسي

والبلدي، مشيرة إلى أن اللقاء

الثانية على التوالي وسط تطورات خطيرة تخللت

الجلسة القراءة المحاكمة الغيابية لذئب رئيس

الجمهورية طارق الهاشمي التهم بحسب تلك

الحكمة بالإيهاب.

وبالقابل من ذلك كان الهاشمي إلى وقت

قربه يتذكر في زيارة القضاء في بغداد

مشترطاً أن تكون المحاكمة في أقدم

مدة ممكنة، فيما سمعت هيئة الدفاع عن

الهاشمي افتتاح المحكمة الجنائية بمقابل

القضية إلى محكمة الجنائية المركبة وذلك قررت

إدارة المحكمة الجنائية المركبة في بغداد

تأجيل النظر قضائية التمهيده إلى الأسواع

القاده وجاء ذلك التأخير تلبية نظرها

لتقيم هيئة الدفاع عن الهاشمي مما ادى

إلى أن تكون الجلسة القراءة في ٥ مايو

بالنظر لوجود مخالفه مستوره في

الحكومة الأولى.

غير أن الهاشمي ما زال حتى اللحظة يرض

قضاياه الجنائية العراقية إلا أن

القوية على العلاقات العراقية- التركية حيث

يتواجد نائب الرئيس العراقي بتركيا وكان

مصدر مسؤول بذلك البلد في وقت سابق قد

صرح بأن الهاشمي طلب حق اللجوء السياسي

من أقرة وأنها يوجب قانون حماية السياسيين

الصادر في تركيا عام ١٩٨٢ م قد وافق على

فتح بابه، لكنه في ظروف مطرد بالخارج

عفا عنه، وكانت إجازة لجوءه متساوية في

أن أقرة ستتفق مع أمثلة لما تضمنه ذلك

الحق غير مذكرة رسمية وزارة الخارجية التركية

پرسوره تسلیم طارق الهاشمي إلى السلطات

العراقية، لكن تركيا رفضت ذلك مما أدخل

العلاقات التركية- العراقية في دائرة الأزمة

الحق، وبني ذلك في ظل نشر مذكرة توقيف

صادرة من الشرطة الدولية (النتربول) استلمت

تركيا نسخة منها بضروره توقيف الهاشمي

وسرعة تسليمها للسلطات العراقية إلا أن أقرة لم

تستحب طلب تلك المذكرة.

من جانبها شددت بغداد على أهمية أن

تنزيم اتفاقية بالقوانين الدولية خاصة وأنها

ع豕و في هذة الام تقتضي لذلك من

الضرورة تسليم الهاشمي وعدم استخدام

الخطف لغرضه وإفلاته

بعد ثبوت توقيعه بجرائم

والقرآن القانونية، ووري بذل فائعون بان

مطالبة بقدام اتفاقية تسلیم الهاشمي

تعذر حق طبعيا من أجل استقرار

العلاقات الطيبة- والمصالح المشتركة بين

البلدين الصديقين.

aaskander@yahoo.com

قمة الرياض وتحديات المرحلة الراهنة

متابعة / قاسم الشاوش

■ يعقد قادة دول مجلس التعاون دول الخليج العربية قائمهم

التعاوني الرابع بربع في العاصمة

السعودية الرياض اليوم، برئاسة

خالد الحسين الشريف الملك عبد الله

بن عبد العزيز رئيس الدولة العادل

لدول الخليج العربية.

حيث ستقاشر القمة العديدة من

الملفات الصعبة وأحتفل إقامة نوع

من التحادن بين السعودية والبحرين

وكذا بذت الازمة العالية تجاه

خروج البين من هذه الأزمة.

وأكمل الأمين العام مجلس التعاون

دول الخليج العربي المكتسورة

بعقد القمة في هذه الليلة

حول آخر المستجدات والتطورات

على الساحتين الاقليمية والدولية،

مشيرا إلى أن القادة المشاركون

عكسوا إصراراً قادة دول المجلس على

المتابعة الدائمة والوثيقة كل ما يتعلق

بتعميق اتفاقيات وآليات مواطن دول مجلس التعاون.

وأوضح الرئيس عيشة انعقاد

القمة إن قادة دول المجلس

سيطربون على تنفيذ موعد حول

سياسة التعاون المشترك في المجال

كافة بذت اعداد القمة الشانة

والشائعات في الرياض في شهر

ديسمبر الماضي، وخصوصا ما

يتصل بزيارة خالد الحسين

الفردي ايثت عدم قدره على مواجهة

التعاون على صعيد اتحاد

وقوصيات مجلس الوزراء بشأن

البيانات الهيئة الهيئة

الخاصة على صعيد العمل

التجاري والسياسي

والبلدي، مشيرة إلى أن اللقاء

الثانية على التوالي وسط تطورات خطيرة تخللت

الجلسة القراءة المحاكمة الغيابية لذئب رئيس

الجمهورية طارق الهاشمي التهم بحسب تلك

الحكمة بالإيهاب.

وبالقابل من ذلك كان الهاشمي إلى وقت

قربه يتذكر في زيارة القضاء في بغداد

مشترطاً أن تكون المحاكمة في أقدم

مدة ممكنة، فيما سمعت هيئة الدفاع عن

الهاشمي افتتاح المحكمة الجنائية

الائية إلى محكمة الجنائية المركبة وذلك قررت

إدارة المحكمة الجنائية المركبة في بغداد

تأجيل النظر قضائية التمهيده إلى الأسواع

القاده وجاء ذلك التأخير تلبية نظرها

لتقيم هيئة الدفاع عن الهاشمي مما ادى

إلى أن تكون الجلسة القراءة في ٥ مايو

بالنظر لوجود مخالفه مستوره في

الحكومة الأولى.

غير أن الهاشمي ما زال حتى اللحظة يرض

قضاياه الجنائية العراقية إلا أن

القوية على العلاقات العراقية- التركية حيث

يتواجد نائب الرئيس العراقي بتركيا وكان

مصدر مسؤول بذلك البلد في وقت سابق قد

صرح بأن الهاشمي طلب حق اللجوء السياسي

من أقرة وأنها يوجب قانون حماية السياسيين

الصادر في تركيا عام ١٩٨٢ م قد وافق على

فتح بابه، لكنه في ظروف مطرد بالخارج

عفا عنه، وكانت إجازة لجوءه متساوية في

أن أقرة ستتفق مع أمثلة لما تضمنه ذلك

الحق غير مذكرة رسمية وزارة الخارجية التركية

پرسوره تسلیم طارق الهاشمي إلى السلطات

العراقية، لكن تركيا رفضت ذلك مما أدخل

العلاقات التركية- العراقية في دائرة الأزمة

الحق، وبني ذلك في ظل نشر مذكرة توقيف

صادرة من الشرطة الدولية (النتربول) استلمت

تركيا نسخة منها بضروره توقيف الهاشمي

وسرعة تسليمها للسلطات العراقية إلا أن أقرة لم

تستحب طلب تلك المذكرة.

من جانبها شددت بغداد على أهمية أن

تنزيم اتفاقية بالقوانين الدولية خاصة وأنها

ع豕و في هذة الام تقتضي لذلك من

الضرورة تسليم الهاشمي وعدم استخدام

الخطف لغرضه وإفلاته

بعد ثبوت توقيعه بجرائم

والقرآن القانونية، ووري بذل فائعون بان

مطالبة بقدام اتفاقية تسلیم الهاشمي

تعذر حق طبعيا من أجل استقرار